مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI

أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.

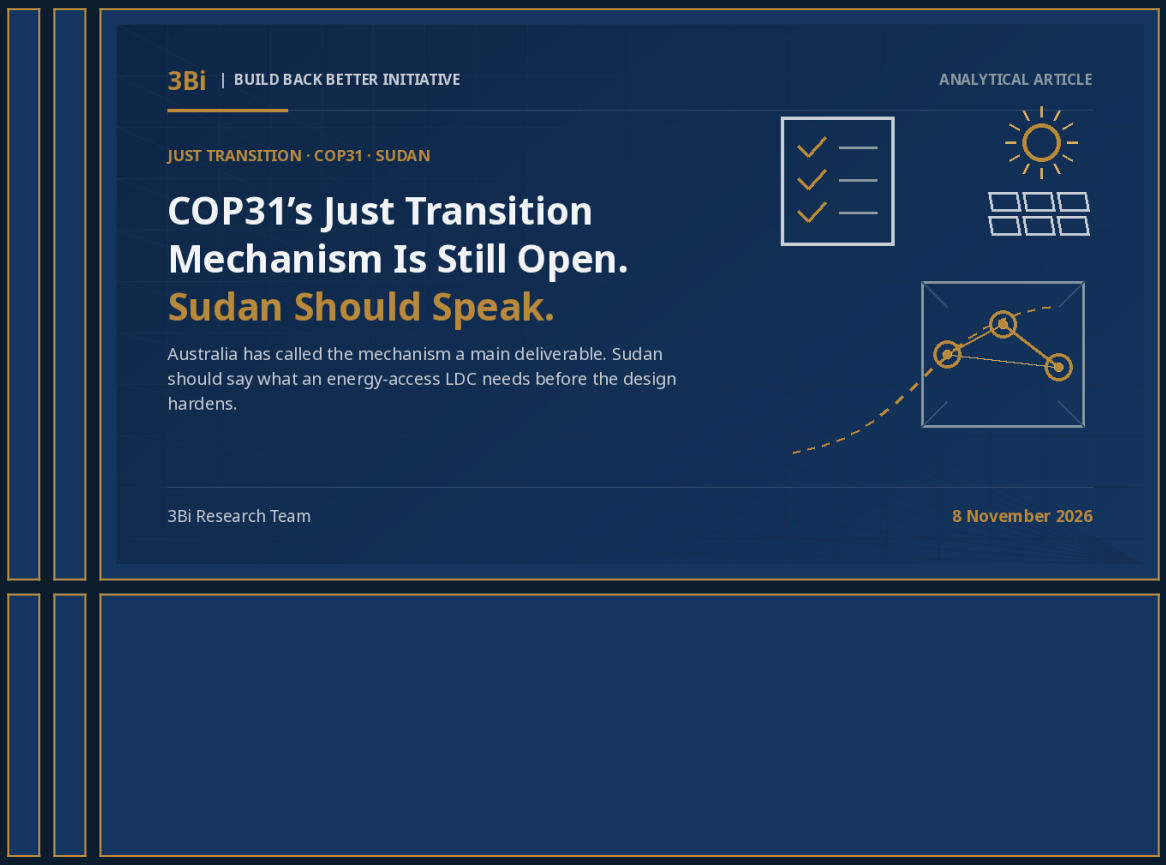

مؤتمر COP31 سيحاول هذا الأسبوع بناء آلية للانتقال العادل. وعلى السودان أن يقول كيف يبدو الإنصاف لبلد من أقل البلدان نموًا يحتاج إلى الوصول إلى الطاقة

فريق 3Bi للأبحاث | مقال تحليلي | 8 نوفمبر 2026

المحتويات

المقدمة 1
الحجّة 1
لماذا يهمّ القارئ 3
الخاتمة 3
المصادر والتواصل 4

قالت أستراليا إن آلية الانتقال العادل من المخرجات الرئيسية في COP31 الذي يُفتتح غدًا في أنطاليا. والتصميم ما زال مفتوحًا. على السودان أن يحدد الدعم الذي يستخدمه بلد من أقل البلدان نموًا يتمحور انتقاله حول الوصول إلى الطاقة، قبل أن يتصلّب المخطط.

يُفتتح COP31 في أنطاليا في 9 نوفمبر 2026. وقالت أستراليا، التي ستترأس المفاوضات، إن آلية للانتقال العادل مرشحة لأن تكون أحد المخرجات الرئيسية، وتصميمها ما زال مفتوحًا. (رسم من 3Bi)

فريق 3Bi للأبحاث | مقال تحليلي | 8 نوفمبر 2026

المقدمة

يفتتح مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون (COP31) في أنطاليا غدًا 9 نوفمبر، ويستمر حتى 20 نوفمبر (الأمم المتحدة، صفحة COP31). ومن المؤسسات القليلة الجديدة التي يُتوقَّع أن ينشئها المؤتمر آلية للانتقال العادل. وقد قالت أستراليا، التي ستترأس المفاوضات في حين تستضيف تركيا المؤتمر، إن هذه الآلية مرشحة لأن تكون أحد المخرجات الرئيسية (كلايمت هوم نيوز Climate Home News، 5 نوفمبر 2026، تحديث 6 نوفمبر 2026). ويطلق عليها نشطاء المناخ اسم «آلية بيليم-أنطاليا» (Belém-Antalya Mechanism)، أو BAM اختصارًا.

أما أصل الآلية فيعود إلى مؤتمر العام الماضي في البرازيل. ففي COP30 بمدينة بيليم، اتفقت الأطراف، في إطار برنامج الإمارات العربية المتحدة للعمل من أجل الانتقال العادل، على تطوير آلية للانتقال العادل بهدف تعزيز المساعدة الفنية وبناء القدرات وتبادل المعرفة والتعاون الدولي (معهد التنمية المستدامة الدولي IISD، 5 نوفمبر 2026). وتورد مذكرة خلفية صادرة عن لجنة كاتوفيتسه للخبراء التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لاجتماع عُقد في 4–5 يونيو 2026، أن هذا القرار هو القرار CMA.7/2، وتسجّل من بين عناصره أن الأطراف قررت «تطوير آلية للانتقال العادل» (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، مذكرة اجتماع كاتوفيتسه الرابع عشر، 4–5 يونيو 2026). لكن القرار لم يحسم كيف تُقدَّم هذه الوظائف، ولا عبر أي مؤسسات. وفي بون في يونيو، جمّعت البلدان الخيارات في مذكرة غير رسمية أعدّها الرؤساء المشاركون، من دون أن تتفاوض على مضمون المقترحات أو تتفق عليه (IISD، 5 نوفمبر 2026). ثم عادت إلى مناقشة التصميم في ورشة عمل عُقدت في سيدني بين 30 سبتمبر و2 أكتوبر (IISD، 5 نوفمبر 2026). والعمل غير المنجز ينتقل الآن إلى أنطاليا.

سيدور معظم النقاش العلني حول ما إذا كان ينبغي للآلية أن تدفع البلدان إلى التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري، وما إذا كان ينبغي أن تقترن بتمويل جديد. وهذه معارك مهمة. أما قراءتنا فترى أن سؤالًا آخر هو الذي سيحدّد ما إذا كانت الآلية مفيدة للسودان: هل تُبنى لاقتصادات تدير تراجع قوة عمل كبيرة في قطاع الوقود الأحفوري، أم تستطيع أيضًا أن تخدم بلدًا من أقل البلدان نموًا يتمثّل انتقاله في إيصال الطاقة الحديثة إلى من لا يحصلون عليها بعد؟ على السودان أن يجيب عن هذا السؤال داخل القاعة هذا الأسبوع، بكلماته هو، قبل أن يتصلّب التصميم.

الحجّة

أولًا، هذا من البنود النادرة في COP31 التي يُفترض أن تُنتج مؤسسة، والمخطط ما زال فارغًا في المواضع التي تهم. استعراض IISD المنشور في 5 نوفمبر واضح فيما حُسم وما لم يُحسم. فقد حدّد قرار COP30 الغرض العام للآلية، وترك نموذج التنفيذ والمقرّ المؤسسي مفتوحين. والأسئلة المطروحة ما زالت: أي الوظائف تحتاج قدرة مؤسسية مخصصة، وكيف توزَّع المسؤوليات، وأي دور ينبغي للآلية أن تؤديه في مساعدة البلدان على الوصول إلى التمويل والدعم الفني (IISD، 5 نوفمبر 2026).

والخيارات المتداولة ليست مجرد تنويعات طفيفة. فبعض الأطراف تتصوّر هيكلًا متدرجًا: هيئة سياسية في إطار اتفاق باريس، وذراع فنية

تركز على التنفيذ. وتفضّل أطراف أخرى شبكة أخف، قائمة على الطلب، تربط البلدان بالخبرات والشراكات والتمويل القائم أصلًا، من دون معايير أو تقارير جديدة. ومن الأفكار الأكثر تحديدًا منصات للمواءمة بين العرض والطلب، ومراكز مساعدة فنية تجيب على طلبات البلدان، ومجموعات لتعبئة الموارد تحدّد فجوات التمويل وتعمل مع المؤسسات المالية على تحسين الوصول (IISD، 5 نوفمبر 2026). ويريد بعض الأطراف والجهات المعنية أن يُنشئ COP31 الآلية، بما في ذلك وظائفها الأساسية وهيكلها، حتى تبدأ العمل. ويفضّل آخرون إطارًا أوليًا في أنطاليا، على أن يُستكمل التصميم في 2027 (IISD، 5 نوفمبر 2026؛ كلايمت هوم نيوز، 5 نوفمبر 2026). وسيكون هناك أيضًا استعراض لبرنامج العمل القائم بشأن الانتقال العادل، استنادًا إلى اختصاصات اتُّفق عليها في بون. ويحذّر IISD من أن هذا الاستعراض استغرق وقتًا في يونيو وقد يفعل ذلك مجددًا (IISD، 5 نوفمبر 2026).

3Bi لا تتنبأ بالنموذج الذي سيفوز. المسألة هي النافذة الزمنية. فمؤسسة تُحسّم وظائفها ودورها التمويلي وموعد بدئها خلال هذين الأسبوعين سيكون من الأصعب إعادة فتحها لاحقًا. والبلدان التي تصل بوصف واضح للدعم الذي ستستخدمه سيكون لديها ما تشير إليه في المفاوضات، لا بعد أن يُغلق النص. أما التي تعامل البند كقاعة جانبية فسترث تصميمًا كُتب حول انتقال غيرها، ثم تُطالب بالتكيّف معه. ولهذا فإن حضور السودان في مناقشة التصميم، ولو بمذكرة قصيرة، أهم من انتظار وثيقة وطنية مكتملة عن الانتقال العادل.

ثانيًا، الصراع على نطاق الآلية سيحدّد ما إذا كانت بلدان مثل السودان من المستفيدين منها أم من المتفرجين عليها. تفيد كلايمت هوم نيوز بأن مجموعة الدول النامية المتشابهة التفكير، وهي تكتل يضم أكثر من 20 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل منها الصين والهند، والمجموعة العربية تعارضان استخدام الآلية لدفعهما إلى التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري. وترغب بعض بلدان أمريكا اللاتينية والدول الجزرية الصغيرة في العكس: أن تُستخدم الآلية للمضي في التزامات اتُّفق عليها أصلًا في 2023 بالتحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري ومضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول 2030. أما البلدان المتقدمة فتصرّ على أن الآلية ينبغي ألّا تحمّلها مسؤولية تقديم دعم مالي جديد (كلايمت هوم نيوز، 5 نوفمبر 2026).

وليس هذا الانقسام الوحيد. فبعض الخبراء يريدون أن تغطي الآلية من الاقتصاد ما يتجاوز العاملين في قطاع الطاقة، بما في ذلك الزراعة والصناعات الثقيلة. ويقول آخرون إنها ينبغي أن تضمن حصول الفئات الأضعف على نصيب عادل من منافع اقتصاد أكثر خضرة، ومن جهود بناء القدرة على الصمود. وقد اقترحت شبكة العمل المناخي الدولية (Climate Action Network International) إنشاء «مجموعة لتعبئة الموارد» ضمن الآلية، تنظر في كمية تمويل الانتقال العادل ونوعيته وحوكمتها، وهي أمور «غير معرَّفة أو مرصودة جيدًا» في الوقت الراهن، من دون إنشاء صندوق أممي جديد يُطلب ملؤه بعد ذلك (كلايمت هوم نيوز، 5 نوفمبر 2026).

أما بالنسبة إلى السودان فالأسئلة العملية أبسط من خريطة التكتلات. هل يشمل «دعم الانتقال العادل» الوصول إلى الطاقة، والطهي النظيف، والمهارات اللازمة لبناء أنظمة الكهرباء لا لتصفيتها فحسب، والزراعة؟ وهل ستكون هناك وسيلة للمواءمة مع التمويل والمساعدة الفنية القائمين؟ أم ستُكتب الوظائف حول إغلاق المناجم وإعادة تأهيل العاملين في قطاع النفط؟ 3Bi لا تطلب من السودان أن ينحاز إلى طرف في لغة الوقود الأحفوري. فقد كتبنا في 5 نوفمبر، على نحو منفصل، عن خريطة الطريق الطوعية التي أصدرتها البرازيل بشأن الوقود الأحفوري، وعما يعنيه التقييم الذاتي لبلد يعاني فقرًا في الطاقة. وتلك الحجّة قائمة، ولن نعيدها هنا. نقطة هذا الأسبوع أضيق: أيًّا تكن اللغة التي يُتفق عليها بشأن الوقود الأحفوري، فإن للسودان مصلحة في أن تكون وظائف الآلية واسعة بما يكفي لخدمة انتقال يتمحور حول الوصول إلى الطاقة.

ثالثًا، لدى السودان أصلًا المادة الخام لهذا الوصف في خطته المناخية نفسها، وليس بحاجة إلى اختراع عقيدة جديدة في الأسبوع الأول من مؤتمر. فالمساهمة المحددة وطنيًا الأولى المحدَّثة للسودان تراعي وضعه كبلد من أقل البلدان نموًا بموجب المادة 4.6 من اتفاق باريس (جمهورية السودان، المساهمة المحددة وطنيًا الأولى المحدَّثة، أكتوبر 2021). وتصف الوثيقة نفسها نقطة الانطلاق: نحو ثلثي إمدادات السودان الأولية من الطاقة يأتي من موارد متجددة — الكتلة الحيوية والطاقة المائية — ونظام الكهرباء «يعتمد إلى حد كبير على الطاقة المائية، التي تشكّل أكثر من 50% من التوليد السنوي للكهرباء». ويملك السودان موارد «كبيرة» من الطاقة الشمسية والمائية والرياح والحرارة الجوفية والكتلة الحيوية، لكن «باستثناء الطاقة المائية الكبيرة والكتلة الحيوية، ما زالت الموارد المتجددة غير مستغلّة إلى حد كبير». وتقول المساهمة إن تمويل المناخ وأشكال الدعم الأخرى ستكون مطلوبة، وفق المادتين 9 و10 و11 من اتفاق باريس، إن أريد الاستفادة من هذه الموارد في تحول منخفض الكربون (المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة، أكتوبر 2021).

والخطة تسمّي أصلًا أنواع الإجراءات التي ينبغي لأي انتقال عادل يتمحور حول الوصول إلى الطاقة أن يغطيها. ففي محور الكتلة الحيوية

والطهي، تتضمن مواقد محسّنة لأكثر من 300 ألف أسرة ريفية، ومواقد محسّنة تحل محل المواقد الخشبية التقليدية لـ20% من سكان الريف، وغاز البترول المسال (غاز الطبخ) بديلًا عن الكتلة الحيوية والفحم لـ10% من سكان المدن (المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة، الجدول 3-2، أكتوبر 2021). وفي موضع آخر سعّرت أنظمة مستقلة وشبكات صغيرة وإجراءات طاقة أخرى. وتقول المساهمة لاحقًا إن السودان يواجه آثار تغيّر المناخ «كبلد من أقل البلدان نموًا ذي موارد داخلية محدودة جدًا» (المساهمة المحددة وطنيًا المحدَّثة، أكتوبر 2021). وليس هذا استراتيجية للانتقال العادل، و3Bi لا تلبسه هذا الثوب. إنه قائمة، مقدَّمة أصلًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بالقطاعات والأسر التي ينبغي للآلية أن تستطيع مساعدتها إن كان لعبارة «الانتقال العادل» أن تعني شيئًا في السودان. ومذكرة من صفحتين تشير إلى هذه البنود، وتبيّن أي مساعدة فنية ومهارات ومواءمة تمويلية سيستخدمها السودان، كافية لوضع هذه المصلحة على الطاولة.

لماذا يهمّ القارئ

الاعتراض الوجيه أن وفد السودان سيدخل أسبوعين مزدحمين. فتمويل التكيّف وجدول الأعمال وعشرات القاعات الأخرى ستتنافس على الأشخاص أنفسهم. وآلية قد تبدأ من دون مال جديد قد تبدو منصة حوار إضافية، ولبلد يسعى إلى إبقاء الكهرباء متاحة عذرٌ في أن يسأل ما إذا كان إعداد مذكرة أخرى يستحق الوقت. وهذا قلق مفهوم. و3Bi لا تزعم أن الآلية ستصرف أموالًا للسودان، ولا أن ورقة قصيرة ستحسم التصميم. ولا نزعم كذلك أننا نعرف موقف السودان؛ فلم نطلع على بيان سوداني بشأن الآلية أو نطاقها أو ما إذا كان ينبغي إنشاؤها هذا العام أم في العام التالي.

حجّتنا أضيق، والتكلفة منخفضة. فالتصميم الافتراضي سيعكس أعلى الأصوات في القاعة: بلدان تدافع عن نفسها ضد لغة الوقود الأحفوري، وبلدان تسعى إلى تثبيت تلك اللغة، وبلدان متقدمة ترسم خطًا يمنع التزامات تمويلية جديدة. وبلد من أقل البلدان نموًا يتمحور انتقاله حول الوصول إلى الطاقة، إن لم يصف الدعم الذي سيستخدمه، فلن يُصمَّم له شيء. والصمت موقف أيضًا، لكنه موقف غير مفيد.

وإن كنت تعمل في المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، الذي يضم إدارة تغيّر المناخ في السودان، أو في فريق التفاوض، أو في وزارة الطاقة والنفط، فثلاث خطوات تترتب على ذلك.

أولًا، قبل الجلسة الافتتاحية أو في الأيام الأولى من المؤتمر، اكتبوا مذكرة من صفحة أو صفحتين تحدّد دعم الانتقال العادل الذي سيستخدمه السودان فعلًا: توسيع الوصول إلى الكهرباء، والطهي النظيف، والاستخدامات الإنتاجية بما فيها الزراعة، والمهارات والمساعدة الفنية اللازمة لبناء أنظمة الطاقة المتجددة والشبكات. والمساهمة المحددة وطنيًا توفّر الأمثلة أصلًا. لا تنتظروا استراتيجية وطنية كاملة للانتقال العادل.

ثانيًا، شاركوا هذه المذكرة مع منسقي المجموعة الأفريقية المعنيين بالانتقال العادل، واستخدموها في مفاوضات برنامج العمل والآلية في الأسبوع الأول، حتى يظهر منطلق السودان في أدلة التكتل، لا في وثيقة أُودعت عام 2021 وحدها.

ثالثًا، راقبوا ثلاثة أسئلة في التصميم، وأبلغوا إجاباتها إلى الوزارات التي ستعيش معها. هل يشمل النطاق الوصول إلى الطاقة والزراعة، أم قوة العمل في الوقود الأحفوري فقط؟ هل للآلية وظيفة مواءمة أو تعبئة للموارد، أم لا؟ هل تُنشأ الآن بوظائف أساسية وهيكل، أم يُؤجَّل البت إلى 2027؟ هذه الإجابات الثلاث ستبيّن لكم ما إذا بنت أنطاليا مؤسسة يستطيع السودان أن يستخدمها.

الخاتمة

ستُقاس آلية الانتقال العادل بمدى مساعدتها لعمليات تحول حقيقية، لا بأناقة هيكلها التنظيمي. فإن بُنيت فقط للبلدان التي تغادر الفحم والنفط، فستُفوّت البلدان التي لم تصل بعد إلى الطاقة الحديثة. وCOP31 يُفتتح غدًا. فليقل السودان كيف يبدو الإنصاف لبلد من أقل البلدان نموًا يحتاج إلى الوصول إلى الطاقة، ما دام النص لا يزال يُكتب. وسنتابع النص التفاوضي ونبيّن ما إذا كان التصميم الذي يخرج من

أنطاليا يصلح لبلد في موقع السودان.

المصادر والتواصل

المصادر الأساسية: كلايمت هوم نيوز (Climate Home News)، «إحاطة COP31: ماذا نتوقع من قمة أنطاليا للمناخ؟»، 5 نوفمبر 2026 (تحديث 6 نوفمبر 2026)؛ معهد التنمية المستدامة الدولي (IISD)، «الانتقال العادل في COP 31: ماذا نتوقع من مفاوضات أنطاليا»، بقلم «يوناس كويل» (Jonas Kuehl، 5 نوفمبر 2026؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، «نتائج COP 30 في بيليم وأنشطة لجنة كاتوفيتسه»، مذكرة خلفية للاجتماع الرابع عشر للجنة خبراء كاتوفيتسه، 4–5 يونيو 2026 (تلخّص القرار CMA.7/2 بشأن برنامج الإمارات العربية المتحدة للعمل من أجل الانتقال العادل)؛ الأمم المتحدة، «انعقاد COP31 في الفترة 9–20 نوفمبر 2026 في أنطاليا، تركيا»؛ جمهورية السودان، المساهمة المحددة وطنيًا الأولى المحدَّثة، أكتوبر 2021. الاقتباسات المنقولة عن مصادر إنجليزية ترجمةٌ من 3Bi. للاستفسار عن المنهجية أو اقتراح تصحيح، يُرجى التواصل مع فريق 3Bi للأبحاث عبر 3bisudan.org.

فريق 3Bi للأبحاث. أُعدّ هذا المنشور عبر سير العمل الآلي اليومي لمنشورات 3Bi، الذي يرصد التغطية الإقليمية والدولية المتعلقة بالمناخ والطاقة.

يُعدّ هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات المانحة، يُرجى زيارة 3bisudan.org.

الاقتباس المقترح: فريق 3Bi للأبحاث، مقال تحليلي، 8 نوفمبر 2026، مبادرة البناء نحو الأفضل (3bisudan.org، 3Bi)
الناشر: مبادرة البناء نحو الأفضل (3Bi)